الأمم المتحدة

A/78/184

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 85 من جدول الأعمال المؤقت*

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 110/77، معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز وتوطيد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وعن تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

* A/78/150.

23-13863 (A) 100823 160823

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وفقا للفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 128/63، ويتناول على نحو متوازن الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون على نحو ما طُلب في الفقرة 16 من قرار الجمعية العامة 110/77.

2 - وفي 12 كانون الثاني/يناير 2023، أدلى الأمين العام بملاحظات في مجلس الأمن خلال جلسة مناقشة مفتوحة حول موضوع "تشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين: سيادة القانون بين الأمم". وشدد على أن "سيادة القانون، من أصغر قرية إلى الساحة العالمية، هي كل ما يفصل بين السلام والاستقرار والتصارع الوحشي على السلطة والموارد"[1]، وحذّر من جسامة خطر ترسُّخ "سيادة الفوضى" في كل منطقة من مناطق العالم.

3 - والواقع أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تراجعا عالميا في سيادة القانون وانتكاسة في إعمال الديمقراطية وحقوق المرأة، بما في ذلك في العديد من السياقات حيث الأوضاع هشة. وسُجّل في الوقت نفسه تقدم نسبي في إعمال المساءلة الجنائية على الصعيد الوطني وفي إمكانية اللجوء إلى القضاء في العديد من السياقات الخارجة من نزاعات. ومن الإنجازات الكبرى التي تحققت على صعيد الحقوق البيئية اعتمادُ الجمعية العامة قرارها التاريخي 300/76 الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتباره حقا من حقوق الإنسان.

4 - ولتعزيز المكانة المحورية لسيادة القانون في جميع أنشطة الأمم المتحدة وتمكين المنظمة من مساعدة الدول الأعضاء بوجه أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصدر الأمين العام رؤيته الجديدة لسيادة القانون في 11 أيار/مايو 2023 محققا بذلك أحد أهداف "خطتنا المشتركة" على النحو المبين أدناه.

ثانيا - أنشطة الأمم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون

ألف - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني

1 - موضع التركيز: رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون

5 - سعيا لتعزيز "خطتنا المشتركة"، تشجع رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون على اتباع منظومة الأمم المتحدة نهجا يتمحور على الإنسان ويراعي الاعتبارات الجنسانية ويتطلع إلى المستقبل ويرتكز ارتكازا راسخا على ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُرسي الرؤية الجديدة الأساس لتجديد الالتزام بسيادة القانون، وتستهدف إقرار الطابع الشامل لسيادة القانون، بما يشمل جميع حقوق الإنسان.

6 - ويكرر الأمين العام التأكيد في الرؤية الجديدة على أن سيادة القانون هي أساس التعاون المتعدد الأطراف والحوار السياسي. ويشدد على أن دعم الأمم المتحدة لسيادة القانون يُسهم في التمكين من إقامة

(1) انظر: www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-01-12/the-secretary-generals-remarks-the-security-council-the-promotion-and-strengthening-of-the-rule-of-law-the-maintenance-of-international-peace-and-security-the-rule-of.

مجتمعات يعمّها العدل والإنصاف وذات مؤسسات قوية تحمي السكان في وقت النزاع وفي وقت السلم على حد سواء.

7 - والرؤية الجديدة وثيقةٌ داخلية الغرض منها توجيه برامج الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة في مجال سيادة القانون. وسيكفل استهدافُها زيادة الاتساق بين المبادرات المتعلقة بسيادة القانون على نطاق المنظمة اتخاذَ تدابير أكثر فعالية في مجال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - ويعمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون الذي تقوده نائبة الأمين العام على تنفيذ الرؤية، تمشيا مع الولاية المسندة إليه من الجمعية العامة، لكفالة اتساق السياسات في جميع أجزاء الأمم المتحدة.

استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء

9 - قررت الجمعية العامة في قرارها 110/77 أن تدرج البند المعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، ودعت الدول الأعضاء إلى أن تركّز تعليقاتها خلال المناقشة المقبلة للجنة السادسة في تلك الدورة على الموضوع الفرعي "استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء". وقد يساعد هذا الفرع في تأطير المناقشة.

10 - وتوفّر التكنولوجيات الرقمية وسائل جديدة يستطيع الناس بها التماس سبل الانتصاف والحصول عليها من مؤسسات القضاء الرسمية أو غير الرسمية. وقد تأتي التكنولوجيات الرقمية بالضرر في حال عدم الامتثال لحقوق الإنسان في تطويرها واستخدامها، ووقعُ إساءة استخدامها يكون أكبر على النساء وعلى غيرهن من الأفراد المهمشين والجماعات المهمشة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والتمييز على فضاء الإنترنت وخارجه (انظر على سبيل المثال A/HRC/48/31 و A/HRC/51/17 و A/HRC/44/24). ومن الضروري تطبيق الإطار الدولي لحقوق الإنسان على كيفية تطوير التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الأنظمة الآلية، وعلى كيفية استخدامها وتنظيمها، بما في ذلك في سياق اللجوء إلى القضاء.

11 - وتُتيح التكنولوجيات الرقمية إمكانية بناء مؤسسات أكثر احتواء وأكثر خضوعا للمساءلة، ويمكنها إذا صُممت بشكل سليم أن تلبي احتياجات الناس والمجتمعات، ولا سيما الفئات الأضعف. وبإمكان الرقمنة أن تعزز إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال إنشاء آليات وعمليات سهلة ومفتوحة للجميع من الميسّر أن يلجأ إليها من لديهم إمكانية استخدام الإنترنت ليرفعوا الشكاوى. وبإمكانها أيضا أن تسهم في تحسين فهم الثغرات التي تعتري نظم العدالة وفي معالجة هذه الثغرات من خلال توفيرها البيانات والإحصاءات.

12 - وتشكّل آليات الإيداع الإلكتروني والإدارة الرقمية للقضايا والمحاكم الافتراضية والتطبيقات النقالة أمثلة جيدة على تعزيز التكيف الرقمي إمكانيةَ اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، إذا طُبّقت في الحالات المناسبة في ظل ما يلزم من تدابير وقائية. وتستفيد الأمم المتحدة من هذه الإمكانات وتعمل بنشاط على دعم البلدان في مسارها نحو الرقمنة، وتقدم في الوقت نفسه التوجيه لضمان إعمال حقوق الإنسان وحماية خصوصية البيانات على طول هذا المسار. وتقتضي إتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء على قدم المساواة الاعترافَ بأوجه انعدام المساواة والعقبات والعوامل التمكينية الكامنة في جميع مراحل عمليات العدالة حيث تقوم التكنولوجيا بدور ما.

2 - النهوض بالأمن والعدالة

إقامة مؤسسات للعدالة والأمن تكون فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة

13 - واصلت الأمم المتحدة الاستثمار في بناء المؤسسات الأمنية والعدلية الحكومية لتعزيز إمكانية اللجوء إليها وكفاءتها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة النظم العرفية والنظم غير الرسمية في العديد من البلدان لضمان أن تكون نتائج وعمليات نظم العدالة منصفةً ومواكبةً للسياق المعني وممتثلةً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بالاقتران مع تكريس الاهتمام على حقوق المرأة.

14 - وفي السياقات حيث تدور نزاعات، بذلت المنظمة مساعيها الحميدة للدعوة إلى تطبيق المساءلة المؤسسية، والمساعدة في تسوية الأزمات، ورصد الاتجاهات في مجال سيادة القانون التي يمكن أن تعرض عمليات السلام للخطر.

15 - وفي أفغانستان، أُوقف منذ استيلاء حركة طالبان على السلطة العملُ بالدستور والقوانين القائمة سابقا، وفُصل عن الخدمة القضاة المتولّون لمناصبهم قبل استيلاء هذه الحركة على السلطة، واستُبعدت المرأة من المشاركة في قطاع سيادة القانون، وأُلغيت الترتيبات المؤسسية القائمة لتعزيز الرقابة والمساءلة مثل مؤسسات مكافحة الفساد. وأدى ذلك إلى حالة من الغموض القانوني، وعدم خضوع المؤسسات العدلية والأمنية للمساءلة وعدم تغطيتها للجميع. وواصلت الأمم المتحدة الدعوة لدى سلطات الأمر الواقع لتوضيح الإطار القانوني والسماح بعودة القضاة السابقين وغيرهم من موظفي نظام العدالة، ولا سيما النساء، إلى عملهم والعودة إلى فرض المساءلة في مؤسسات سيادة القانون.

16 - وفي العراق، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ برنامج لرصد عمليات احتجاز ومحاكمة المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش من أجل الاسترشاد بذلك في دعوتها إلى تعزيز الالتزام بالمعايير القانونية الدولية. ونظمت الأمم المتحدة مناقشات، بالتعاون مع نقابة المحامين العراقيين، لتحديد التحديات المواجهة في إعمال حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية في العراق، مع التركيز على دور المحامين ومرحلة التحقيق والإجراءات القضائية اللاحقة.

17 - وفي الصومال، واصلت الأمم المتحدة التواصل مع السلطات من أجل النهوض باستقلال القضاء، ودعت إلى إحراز تقدم من حيث تأدية مفوضية الجهاز القضائي وظائفها. وساعدت كذلك على بناء قدرات قوة الشرطة الصومالية ومديرية الخفارة المجتمعية عن طريق الجهود المبذولة في التدريب وإرساء البنى التحتية وتقديم المشورة إلى الشرطة.

18 - وعملت الأمم المتحدة مع حكومة أوكرانيا على تشغيل الوحدة المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع المنشأة ضمن مكتب الادعاء العام، وعلى تدريب المدعين العامين والمحققين في ضوء إطار التعاون بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له الذي وُقّع في أيار/مايو 2022. وأجرت المنظمة تحليلا قانونيا ليُسترشد به في جهود إصلاح القوانين التي تهدف إلى تعزيز اتباع نظام العدالة نهجا يركز على الضحايا في سياق جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وشاركت في رعاية حلقات عمل بشأن الجبر شملت تدابير منها تدابير الجبر المؤقتة.

19 - وواصلت المنظمة دعم تنفيذ عملية إصلاح الشرطة المبنية على حقوق الإنسان والمراعية للاعتبارات الجنسانية تمشيا مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي

هايتي، دعمت المنظمة التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها لتحسين الأمن والتصدي للتحديات المؤسسية بالاقتران مع تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي كازاخستان، دعمت الأمم المتحدة تعزيز السياسات بهدف تحديث خدمات الشرطة، وتعزيز ثقة المجتمع، وتحسين المناهج الدراسية لمؤسسات تدريب الشرطة. وفي أوزبكستان، تلقى مسؤولو أكاديمية الشرطة تدريبا من تدريبات الأمم المتحدة في مجال اتباع نُهج مبنية على حقوق الإنسان ومراعية للاعتبارات الجنسانية. وفي تايلند، ساعدت المنظمة في صياغة قواعد تنظيمية جديدة لاستخدام القوة، وعقدت دورة تدريبية تجريبية لفائدة 35 من ضباط الشرطة ومدربيهم لضمان مواءمة ممارسات الشرطة مع المعايير الدولية.

20 - وواصلت الأمم المتحدة، تمشيا مع موقفها الموحد إزاء الاحتجاز، بذل الجهود لتعزيز إدارة السجون وتحسين ظروفها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، نُفِّذت "مبادرات السجن الأخضر".

الأمن ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح

21 - ظل منع العنف المجتمعي والتخفيف من حدته من الأولويات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، حيث نُفذت مشاريع توفّر سبل عيش بديلة للشباب المعرضين لخطر التجنيد في جماعات مسلحة غير تابعة لدول.

22 - وواصلت الأمم المتحدة تعزيز العمل على التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة. وفي إطار صندوق كيان "إنقاذ الأرواح"، تدعم الأمم المتحدة المبادرات الوطنية للحد من العنف المسلح ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات ما بعد انتهاء النزاع وفي السياقات حيث ترتفع معدلات العنف المسلح المتصل بالجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم هذا الصندوق الدعم في جنوب السودان وجامايكا والكاميرون.

23 - ودعمت الأمم المتحدة 26 دولة من الدول الأعضاء في تعزيز نظمها الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية، وعززت قدرات نحو 600 من العاملين في مجال العدالة الجنائية في 20 بلدا في مجال كشف أعمال الاتجار بالأسلحة النارية وما يتصل به من أشكال الجريمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا ومحاكمتهم. ودعمت المنظمة أيضا حملات لتسجيل الأسلحة النارية وتسليمها طوعاً في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

24 - وقدمت الأمم المتحدة المشورة بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية وإجراء مشاورات مجتمعية للحصول على بيانات نوعية أفضل عن الجريمة والوقوع ضحية لها. وإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظمة الأرجنتين وأوزبكستان والجمهورية الدومينيكية وشيلي في إجراء دراسات استقصائية لتُساعد على وضع تدابير لمنع الجريمة تكون أكثر ملاءمة للسياق ومبنية على المعرفة.

25 - وعملت دول أعضاء، منها المكسيك ونيجيريا، مع الأمم المتحدة للدفع باتجاه منع الجريمة المنظمة على نحو أكثر ارتكازا على الأدلة. ومن نتائج هذا العمل صوغُ وتنفيذ خطط عمل مجتمعية لمنع الجريمة تأخذ في الاعتبار الآراء المقدمة من الشباب والقادة المجتمعيين، وتدريبُ جهات فاعلة من أجهزة إنفاذ القانون ومن المجتمع. ولتعزيز الاستباقية في عمل الشرطة والتفاعل بين الشرطة والمجتمعات المحلية، ساعدت الأمم المتحدة باكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكازاخستان وكمبوديا بتقديمها حلقات عمل تتعلق بالتركيز في عمل الشرطة على المجتمعات وعلى حل المشاكل. وواصلت شرطة الأمم المتحدة

القيام بأنشـــطة الشـــرطة المركز فيها على المجتمعات المحلية أو الدعوة إليها في 19 عملية من عمليات السـلام وغيرها من السـياقات، ودعمت بذلك سـعي نظيراتها في الدول المضـيفة إلى أن تصـبح أكثر تمثيلا للمجتمعات التي تخدمها وأكثر استجابة لها.

26 - ولتعزيز اتباع نهج كلّي في منع جرائم الشـباب، قامت المنظمة بما عدده 15 نشـاطا لبناء القدرات على الصـعيد العالمي للحد من انخراط الشـباب في الأعمال الإجرامية وأعمال العنف بسـبل منها اسـتخدام الرياضـــة للوصـــول إلى الفئات المعرضـــة للخطر. وفي هذا الســياق، أطلقت الأمم المتحدة واللجنة الأوليمبية الدولية برنامجا مشتركا لتعزيز استخدام الرياضة في منع انخراط الشباب في أعمال العنف والأعمال الإجرامية.

إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء

27 - ليكون اللجوء إلى نظام القضـاء في متناول الجميع، يجب أن يُقام على نحو يكفل الإنصـاف وعدم التمييز فيه وسـهولة اللجوء إليه وأن يُكيَّف ليلبّي احتياجات مختلف الناس. وعملت الأمم المتحدة على تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات القضاء، بالتعاون مع الدول الأعضاء والجهات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في مجال العدالة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بطرق منها دعم تقديم المعونة القضـــائية، وبذل الجهود لاسـتعادة خدمات القضـاء وزيادة توفرها في المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص في هذه الخدمات، وإيفاد الموظفين القضائيين و/أو المحاكم المتنقلة المؤقتة، وإتاحة سبل بديلة لتسوية المنازعات.

28 - وفي بوركينا فاسـو، شـمل الدعم المقدم إيفاد 18 محكمة متنقلة أسـهمت في خفض عدد القضـايا المتراكمة في 10 مناطق بنسـبة 47 في المائة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت المنظمة إعادة تأهيل المحاكم وإعادة نشر الموظفين القضائيين، مما أدى إلى تشغيل 22 محكمة من بين 30 محكمة.

29 - ولتعزيز الروابط بين آليات القضـــاء الرســـمية والتقليدية، دعمت المنظمة آلية محاكم خاصـــة في جنوب السـودان بحيث يقدم الزعماء التقليديون المشـورة للقاضـي النظامي بهدف تعزيز المسـاءلة عن العنف القبلي. وبحلول نهاية عام 2022، فصـلت المحاكم الخاصـة المدعومة من الأمم المتحدة في 259 قضـية تشمل 364 فردا، ومنها 12 قضية من قضايا العنف الجنسي والجنساني.

30 - ودعمت المنظمة تسـخير التكنولوجيا باعتبارها وسـيلة تمكّن من الوصـول إلى المعلومات القانونية وأداة لتعزيز إدارة القضايا والنزاهة والشفافية والمساءلة في الإجراءات الجنائية:

(أ) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شـاركت المنظمة في دعم إنشـاء نظم معلومات رقمية في المحاكم لتحسين إدارة القضايا؛

(ب) في لبنان، دعمت المنظمة إقامة 17 نظاما إلكترونيا لسـماع الدعاوى عن بُعد في محاكم ومرافق احتجاز وسجون مختارة، وساعدت في تحسين نظام إدارة البيانات في مكتب النيابة العامة؛

(ج) في كينيا، دعمت المنظمة جهود الرقمنة التي تبذلها وكالات العدالة الجنائية من خلال توفيرها معدات أساسية وإطلاق برامج للتعلم الإلكتروني؛

(د) في النيجر، شاركت المنظمة في تنفيذ تدريب تجريبي لتقييم إمكانية بدء العمل بتكنولوجيا التداول بالفيديو في الإجراءات الجنائية من أجل الحد من الاحتجاز التحفظي غير الضـــروري للمشـــتبه في أنهم من الإرهابيين؛

(هـ) في أوكرانيا، ساعدت المنظمة في تطوير تطبيق المحكمة الإلكترونية النقال الذي يهدف إلى تسريع الإجراءات القضائية وتحسينها بالإضافة إلى إتاحة الوصول إلى خدمات المحاكم عبر الهواتف الذكية.

الأمن والعدالة للنساء والفتيات

31 - واصلت الأمم المتحدة التصدي للتحيز والتمييز بين الجنسين على صعيد إقامة العدل وتوفير الأمن، بطرق منها دعم إصلاح أجهزة الشرطة والقضاء وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة فيها، والقيام بأنشطة الدعوة في هذا الصدد. ونتيجة لهذا الدعم، حصل ما لا يقل عن 909 51 أشخاص على خدمات قضائية مراعية للاعتبارات الجنسانية في عام 2022 على صعيد العالم.

32 - ودعمت الأمم المتحدة اعتماد أو مراجعة 157 قانونا من القوانين الوطنية والمحلية في ست مناطق، وتعزز هذه القوانين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بسبل منها التصدي للعنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية في مواءمة التشريعات الوطنية الفييتنامية المتعلقة بالعنف ضد المرأة مع المعايير الدولية، وأسفر ذلك عن اعتماد قانون جديد بشأن منع العنف الأسري ومكافحته. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المنظمة دعم الشرطة الوطنية في جنوب السودان في كشف حوادث العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيها.

33 - وفي أفغانستان، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى إتاحة لجوء النساء والفتيات إلى القضاء في أعقاب إبطال مؤسسات متخصصة مثل محكمة القضاء على العنف ضد المرأة، وتشريع ممارسات تضع عقبات أمام النساء اللواتي يعملن في المؤسسات القضائية أو يسعين إلى الحصول عليها.

34 - وفي قيرغيزستان، دعمت المنظمة المؤسسات القضائية في وضع مناهج تدريبية لموظفي المحاكم وأجهزة الأمن تُراعي الاعتبارات الجنسانية وتركز على الضحايا بهدف تعزيز منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له ومساعدة الضحايا وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

35 - ومع استمرار المخاوف إزاء تأثير الوضع الأمني على النساء والفتيات في ليبيا، دعمت الأمم المتحدة وضع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، وواصلت تدريب المدعين العامين والمحامين والمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت المنظمة مع السلطات الوطنية بشأن إعادة فتح كلية ضابطات الشرطة التي توقفت عن العمل منذ عام 2011.

الأمن والعدالة للأطفال

36 - واصلت الأمم المتحدة العمل على تعزيز الخدمات المقدمة لملايين الأطفال الذين يتعاملون مع النظم القضائية كل عام وعلى حمايتهم. ومن المبادرات التي قامت بها المنظمة تقديمُها الدعم لتعزيز ملاءمة الاستجوابات والتحقيقات والتدخلات النفسية الاجتماعية للأطفال، وتنفيذ تدابير للتحويل إلى خارج النظام القضائي وبدائل عن الحرمان من الحرية، واعتماد عمليات لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة، بمن فيهم الأطفال المزعوم أن لهم صلات بجماعات إرهابية مدرجة في قائمة الأمم المتحدة. وارتفع

عدد البلدان التي لديها نظام متخصص لقضاء الأحداث[2] من 22 بلدا في عام 2021 إلى 31 بلدا في عام 2022 بانضمام أوغندا وأوكرانيا وبنن ورواندا ورومانيا والسودان وغيانا وكوستاريكا وليبريا.

37 - وللتصدي لما ينطوي عليه الفضاء الرقمي من تهديدات وأضرار، قدمت المنظمة الدعم للدول الأعضاء في تنمية المهارات المتخصصة في مجال التحقيق في حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسيا عبر الإنترنت ومقاضاة مرتكبيها. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة دولا أعضاء منها بنما وبوركينا فاسو وبيرو والسلفادور وغانا وغواتيمالا والفلبين ونيجيريا وهندوراس في التعامل مع الشبكات الدولية والجهات من المجتمع المدني التي تبلغ عن المواد التي فيها اعتداء جنسي على أطفال. وعلاوة على ذلك، نشرت المنظمة دليلا عالميا[3] بشأن تحسين الأطر التشريعية لحماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر الإنترنت بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الطفل.

إمكانية اللجوء إلى القضاء في حالات النزوح القسري

38 - نتيجة لزيادة عدد النازحين داخليا واللاجئين وعديمي الجنسية في العالم سواء بسبب النزاعات أو أعمال العنف أو الخوف من الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان، زادت الأمم المتحدة من تركيزها على تعزيز إمكانية لجوء كل من النازحين قسرا وأفراد المجتمعات المستضيفة لهم إلى القضاء في بلدان منها باكستان وبوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكولومبيا ولبنان وميانمار. فعلى سبيل المثال، شاركت المنظمة في كانون الأول/ديسمبر 2022 في إنجاز دراسة استقصائية للاحتياجات في مجال الخدمات القضائية ومدى الرضا عن المتوفر منها، وساعدت هذه الدراسة في تحديد الاحتياجات المتميزة للنازحين داخليا وأفراد المجتمعات المستضيفة لهم في بوركينا فاسو، وفي توجيه الجهود المبذولة لتعزيز إمكانية لجوئهم إلى القضاء. وكشف تقييم أجري مؤخرا في إثيوبيا أن 61 في المائة من النساء والفتيات النازحات أبلغن أن الافتقار إلى الوثائق اللازمة يجعل من الصعب جدا الحصول على الخدمات القانونية.

3 - الجهود المبذولة للقضاء على الفساد

39 - توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطارا متفرّدا لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن. ويبلغ عدد الأطراف فيها 189 طرفا، وهي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا بشأن مكافحة الفساد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، دعمت المنظمة إنشاء المنبر الإقليمي السادس للتعجيل بتنفيذ الاتفاقية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأمريكا الوسطى، ثم دعمت في نيسان/أبريل 2023 إنشاء المنبر السابع. وانضاف المنبران إلى المنابر التي أنشئت من قبل في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية والمكسيك وجنوب شرق آسيا وغرب البلقان.

(2) نظام يستوفي المعايير الستة التالية: (أ) تجاوز السن الدنيا للمسؤولية الجنائية 14 سنة؛ (ب) إمكانية لجوء الأطفال إلى القضاء وحصولهم على المعونة القضائية، بموجب القانون والممارسة؛ (ج) ملاءمة التحقيقات وأعمال الشرطة والمحاكمات للأطفال؛ (د) المهنيون مدربون تدريبا متخصصا في الأطفال؛ (هـ) اتباع نهج متعدد التخصصات؛ (و) العمل بتدابير خاصة فيما يتعلق بالأطفال ضحايا الجرائم والشهود عليها.

(3) متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/reports/legislating-digital-age.

40 - وتعزيزا للإعلان السياسي الصادر في عام 2021 عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، قدمت الأمم المتحدة مشروع الإطار الإحصائي لقياس الفساد ليُناقش في الدورة الرابعة والخمسين للجنة الإحصائية التي عقدت في عام 2023. ورحبت هذه اللجنة بالإطار ودعت المؤسسات الوطنية إلى دعم تنفيذه. وسيدعم الإطار الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لقياس جميع جوانب مختلف أشكال الفساد من أجل توفير المعلومات اللازمة لتوجيه وتعزيز سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد المرتكزة على الأدلة.

41 - وواصلت المنظمة النهوض بالتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد في إطار مبادرتها العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس")، حيث وصلت إلى مئات المهنيين والتربويين والشباب وممثلي المجتمع المدني. ووضعت الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة دليلا عمليا بعنوان "تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته: دليل عملي"، ونُشر هذا الدليل في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

42 - وواصلت المنظمة تقديم مساعدة تقنية للسلطات الوطنية مصممة خصيصا لها بناء على طلبها في مجالات منها بناء القدرات وتنمية المهارات وإنتاج البيانات من أجل وضع سياسات لمكافحة الفساد تكون مرتكزة على الأدلة. وواصلت الأمم المتحدة في العراق دعم السلطات القضائية ووكالات إنفاذ القانون في التصدي بفعالية للفساد وغسل الأموال والجرائم المالية المعقدة. وتلقى أكثر من 600 من القضاة والمدعين العامين والمحققين التدريب في مجال إنجاز التحقيقات المالية. وواصلت الأمم المتحدة تقديم دعم مماثل في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. ففي ماليزيا، دعمت المنظمة إنجاز دراسات استقصائية عن الفساد من أجل تحسين المنهجية التي ستتبع في دراسة مقبلة للفساد ستهدف إلى قياس التجارب مع الفساد في القطاعين الخاص والعام باستخدام استقصاءات ممثِّلة للواقع على الصعيد الوطني. وبناء على التعاون السابق، بدأت المنظمة أعمال التخطيط والتحضير المشتركة مع السلطات النيجيرية لإنجاز الدراسة الاستقصائية الوطنية الثالثة للفساد في عام 2023.

43 - وواصلت الأمم المتحدة المبادرة المشتركة لعام 2022 المعنونة "تحقيق السلام من خلال التمسّك بالنزاهة: جهود مكافحة الفساد في بيئات ما بعد انتهاء النزاع" لتعزيز جهود مكافحة الفساد في البيئات المتأثرة بنزاعات حيث يشكل الفساد أحد العوامل المحركة للنزاع.

4 - تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في مجال منع الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحتهما

44 - واصلت المنظمة مساعدة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة والموارد الطبيعية وتهريبها، بسبل منها إنجاز تحقيقات وعمليات مشتركة في مجال ضبط السلع غير المشروعة وإدارة مسرح الجريمة وعلم الأدلة الجنائية.

45 - وعملت الفلبين مع الأمم المتحدة على تنفيذ البرنامج المشترك لحقوق الإنسان عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/45 من أجل تعزيز قدرة الجهات الأمنية والقضائية على مكافحة الإرهاب في ظل الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعم لجنة حقوق الإنسان في الفلبين في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في سياق تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب.

46 - وأطلقت الأمم المتحدة مشروعا بعنوان "نحو مساءلة جادة عن العنف الجنسي والعنف الجنساني في سياق الإرهاب" في أيلول/سبتمبر 2022. ويهدف هذا المشروع إلى تقصّي سبل إعمال العدالة الجنائية فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية عندما ترتكبها جماعة إرهابية و/أو عندما تُرتكب بنيّة إرهابية، من خلال إنجاز تحليل قانوني للروابط بين الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

47 - وأطلقت الأمم المتحدة برنامجا عالميا جديدا لدعم الدول الأعضاء في إرساء معايير وتدابير وقدرات شاملة لمكافحة الإرهاب تكون فعالة وخاضعة للمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت المنظمة مشروعا بشأن التدابير الوطنية النموذجية لمكافحة الإرهاب على أساس احترام حقوق الإنسان، والهدف من هذا المشروع هو تزويد الدول الأعضاء بتوجيهات متعددة التخصص بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

48 - ولمواءمة التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب مع القواعد والمعايير القانونية الدولية، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى 30 بلدا في تنقيح الأطر الوطنية.

49 - ونفذت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع لجنة حوض بحيرة تشاد، مشروعا لدعم بلدان حوض بحيرة تشاد في وضع وتنفيذ استراتيجيات للتحري عن الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وملاحقتهم قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وأسفر ذلك عن عدة نتائج منها اعتماد خطة عمل وطنية للتحري والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في تشاد، وإبرام اتفاق يعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين النيجر ونيجيريا.

50 - واستمر الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق في توفير دعم يقدِّمه خبراء من أجل إنجاز عمليات تحديد النطاق المشتركة في العراق وملديف، وتصميم أنشطة المساعدة التقنية في مجالي الأمن والمساءلة.

51 - وقدمت الأمم المتحدة، من خلال برنامجها العالمي لتعطيل الشبكات الإجرامية، الدعم إلى الدول الأعضاء في التحقيق فيما يتجاوز مضبوطات السلع غير المشروعة، وفي الملاحقة القضائية للأعمال الإجرامية من أجل تعطيل تنظيمات الجريمة المنظمة وحرمانها من عائدات هذه الأعمال بما يتماشى مع سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان.

52 - ووسعت الأمم المتحدة قاعدة المعارف المتعلقة بالتدابير التشريعية والسياساتية والإدارية لمكافحة الجريمة المنظمة بوسائل منها مواصلة تطوير بوابة إدارة المعارف المعنونة "تقاسم الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة شيرلوك)[4]. وفي كانون الثاني/يناير 2023، كانت بوابة شيرلوك تتضمن 375 3 قضية من قضايا الجريمة المنظمة من 139 دولة و 890 11 تشريعا. وأصبحت بوابة شيرلوك تتضمن أيضا سلسلة من الوحدات التعليمية بشأن مواضيع تتعلق بالجريمة[5]. ووضعت المنظمة أدلة للممارسات التشريعية الجيدة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالنفايات[6] والتعدين غير المشروع والاتجار

(4) متاحة على الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/en/st/home.html.

(5) متاحة على الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/en/education/tertiary/index.html.

(6) متاح على الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/uploads/pdf/Combating_Waste_Trafficking_-_Guide_on_Good_Legislative_Practices_-_EN.pdf.

غير المشروع بالفلزات والمعادن[7]، ومجموعة أدوات بشأن التحقيق في الاتجار بالأشخاص من أجل نزع أعضائهم وملاحقة مرتكبيه قضائيا[8].

53 - وأعدت الأمم المتحدة سلسلة من التقارير لمساعدة المحققين والمدعين العامين على اكتساب فهم أفضل لسلاسل الإمداد غير المشروعة ونماذج الأعمال التجارية الإجرامية. ومن الأمثلة على هذه التقارير التقرير المعنون "تحليل أختام المواد الأفيونية المضبوطة في منطقة المحيط الهندي، 2017-2021"[9]، والتقرير المعنون "المرأة الأفغانية وتجارة المواد الأفيونية"[10]. ويلقي التقرير الأخير الضوء على التجارب المتباينة للنساء في أفغانستان على طول مسارات سلاسل الإمداد بالمواد الأفيونية، ويزود مقرري السياسات والمهنيين بالبيانات اللازمة لتنفيذ تدابير مستنيرة وعادلة وفعالة للتصدي لأسواق المخدرات غير المشروعة.

5 - تعزيز المساءلة

المساءلة عن الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي

54 - أسفرت الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة الجنائية على المستوى الوطني في سياقات ما بعد انتهاء النزاع عن نتائج مهمة في عام 2022، حيث أُدين أكثر من 000 2 شخص (من بين أكثر من 500 3 متهم) بارتكاب جرائم جسيمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي.

55 - وبدعم من الأمم المتحدة، حققت المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى إنجازات كبرى: فقد أصدرت في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 حكمها الأول الذي أدانت بموجبه ثلاثة مقاتلين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك ارتكاب عنف جنسي، في سياق مذبحة شاركوا فيها وراح ضحيتها ما لا يقل عن 46 مدنيا في عام 2019. وفي 1 شباط/فبراير 2023، كان عدد الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018 قد بلغ 22 شخصا.

56 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حدث تسارع ملحوظ في بتّ السلطات العسكرية في القضايا بدعم من خلايا دعم الادعاء. وفي عام 2022، سُمعت الدعاوى في أكثر من 000 1 قضية تشمل أكثر من 148 متهما، وأسفر ذلك عن 126 حكما بالإدانة والعقاب.

57 - وفي غينيا، ساعدت المنظمة السلطات في الشروع في المحاكمة المحلية على المذبحة والاغتصاب الجماعي اللذين وقعا في 28 أيلول/سبتمبر 2009 بالقرب من مُدَرَّج كوناكري. وتشمل هذه المحاكمة 11 متهما منهم أحد رؤساء الدولة السابقين.

58 - وفي الصومال، قدمت الأمم المتحدة من خلال برنامج مشترك جديد المساعدة في الترويج لحلول العدالة التكاملية لدى الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال سيادة القانون من أجل توجيه عملية

(7) متاح على الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/uploads/pdf/Illegal_Mining_and_Trafficking_in_Metals_and_Minerals_E.pdf.

(8) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/glo-act2/tip-for-or-toolkit.html.

(9) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/documents/data-and-analysis/AOTP/Drug_Stamp_Report_Online_1.pdf

(10) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/documents/data-and-analysis/AOTP/Afghan_Women_Opiate_Trade.pdf.

تصميم آليات للعدالة تركز على الإنسان. وقدمت مراكز السبل البديلة لتسوية المنازعات والجهات المقدمة للمعونة القضائية والمحاكم المتنقلة خدماتها لأكثر من 500 11 فرد.

59 - وفي جنوب السودان، ساعدت الأمم المتحدة، من خلال دعمها آليات المساءلة، في زيادة المساءلة عن الجرائم الجسيمة، وساعدت من ثم في وقف دوامة العنف وبث الثقة في مؤسسات الدولة في صفوف السكان المحليين. وبحلول نهاية عام 2022، كان قد نُظر في أكثر من 140 قضية من قضايا المحاكم العسكرية، واختُتمت إجراءات المحاكمة الجنائية في 95 قضية شملت 119 مشتبها بهم اتُّهموا بارتكاب جرائم جسيمة. وأُدين نحو 93 مشتبها بهم.

المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

60 - قُتل 115 1 فردا من أفراد الأمم المتحدة العاملين في البعثات وأُصيب 119 3 آخرين بجراح نتيجة لأعمال كيدية منذ عام 1948. وفي عام 2022 وحده، أسفرت حوادث الذخائر المتفجرة، بما فيها الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، عن مقتل 16 من حفظة السلام وإصابة 72 آخرين بجراح، وهو ما يمثل 50 في المائة من جميع حفظة السلام الذين قتلوا العام الماضي و 47 في المائة من حفظة السلام الذين أُصيبوا بجراح في سياق أعمال عدائية.

61 - وحدثت زيادة في عدد الجناة المزعومين الذين تم التعرف عليهم واحتجازهم، وفي النسبة المئوية للحالات التي أجريت فيها تحقيقات وطنية مؤكدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وأدانت محكمة في مالي شخصا واحدا في كانون الثاني/يناير 2023 في قضية قتل ثلاثة من حفظة السلام في عام 2019. وفي 15 آذار/مارس 2023، أدانت محكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى خمسة أفراد بقتل أحد حفظة السلام في عام 2020.

62 - ولا تزال هناك تحديات بالغة تعترض ضمان المساءلة عن هذه الجرائم. فكثيرا ما ترتكب هذه الأعمال في مناطق قد تكون سلطة الدولة فيها محدودة أو منعدمة، بالإضافة إلى استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع فيها، مما يعقد عملية تحديد هوية الجناة. ويطرح ذلك تحديات جسيمة من حيث كفالة أمن الشهود وجمع الأدلة وحفظها. وتواصل المنظمة بوجه عام تقديم الخدمات الاستشارية إلى النظراء من الدول المضيفة.

63 - وأُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2022 مجموعة أصدقاء من الدول الأعضاء لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، وتشترك في رئاستها بنغلاديش وفرنسا ومصر والمغرب ونيبال والهند. وستعمل هذه المجموعة كآلية رئيسية لتعزيز المساءلة وتيسير تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى سلطات الدول المضيفة، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2589 (2021).

64 - وعلى الصعيد الوطني، عززت الأمم المتحدة العمل على ضمان المساءلة من خلال تقديم التدريب والمساعدة الاستشارية في مجال منع حوادث المتفجرات والتعامل معها والتحقيق فيها، ومن خلال المساعدة في إنجاز التحقيقات بعد الانفجارات، بما في ذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المساءلة من خلال رفع الدعاوى البيئية

65 - يتزايد رفع الدعاوى البيئية لمحاسبة المساهمين و/أو المتسبّبين في الأضرار المرتبطة بأزمات الكوكب الثلاث، أي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، كان عدد ما رُفع من دعاوى تتعلق بالمناخ قد بلغ 180 2 دعوى مرفوعة في 65 ولاية قضائية، بما فيها محاكم دولية أو إقليمية، وهيئات قضائية، وهيئات شبه قضائية، وهيئات أخرى للتقاضي، وإجراءات خاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات تحكيمية. ويمثل ذلك زيادة مطردة، حيث زاد عدد الدعاوى المرفوعة من 884 دعوى مرفوعة في عام 2017 و 550 1 دعوى مرفوعة في عام 2020[(11)]. ومن المتوقع أن يتبع رفع الدعاوى فيما يتعلق بفقدان التنوع البيولوجي والتلوث الاتجاه نفسه.

66 - ودعمت الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة في المسائل البيئية. ففي الهند، ساعدت المنظمةُ المحكمةَ الخضراء الوطنية، وهي محكمة متخصصة في المسائل البيئية، في تحليل عملها من حيث الفعالية وإمكانية لجوء المعرضين للضرر البيئي إلى القضاء.

6 - دعم عمليات العدالة الانتقالية الشاملة

67 - واصلت الأمم المتحدة تنفيذ مشروع متعدد الأركان بشأن العدالة الانتقالية يشمل إنجاز تقييم متعمق للنهج الذي تتبعه المنظمة في دعم العدالة الانتقالية، مع التركيز على تحقيق نتائج ملموسة لفائدة الناس والمجتمعات، ولا سيما الضحايا. وكان الهدف من المشروع هو تعميق الفهم والاتساق والتنسيق على الصعيد المؤسسي، وأسفر عن إعداد نسخة منقحة لمذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية. وفي تلك المذكرة، يروّج الأمين العام للعدالة الانتقالية بوصفها أداة استراتيجية شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية تدعمُ تحقيق الأهداف السياساتية الطويلة الأجل، بما فيها أهداف منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام؛ والمساءلة وسيادة القانون؛ ولأم الجراح والمصالحة؛ والتنمية المستدامة.

68 - وواصلت المنظمة تقديم الدعم في مجال تصميم وتنفيذ عمليات للعدالة الانتقالية تكون شاملة للجميع وملائمة للسياق ومتمحورة حول الضحايا:

(أ) في كولومبيا، ساعدت الأمم المتحدة في نشر التقرير النهائي للجنة الحقيقة التي أتمت مهمتها في آب/أغسطس 2022. وتعرض اللجنة في ذلك التقرير النتائج التي توصلت إليها، وتقدم فيه توصيات إلى السلطات الوطنية بشأن توفير سبل الانتصاف للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة مساعدة تقنية خلال عملية السماع الإقليمية التي أجرتها محكمة السلام الخاصة والتي استشير خلالها الضحايا، بمن فيهم الأطفال، بشأن مسائل من قبيل تحديد الأولويات فيما يتعلق بالقضايا الجديدة؛

(ب) في غامبيا، واصلت الأمم المتحدة دعمَ تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، ودعمَ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في رصد تنفيذ هذه التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظمة في تعزيز معارف الحكومة في مجال إنشاء محكمة مختلطة لمحاكمة الجرائم الجسيمة التي لا تندرج ضمن الإطار القانوني المحلي؛

(11) انظر: www.unep.org/resources/report/global-climate-litigation-report-2023-status-review.

(ج) في كوسوفو[12]، أسهمت الأمم المتحدة في مبادرة لتعزيز التمكين الاقتصادي لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. واستفاد أكثر من 100 من الضحايا وأفراد أسرهم من أنشطة بناء القدرات والمشورة النفسية والدعم القانوني والمساعدة الطبية في عام 2022. وقدم نحو 803 1 ضحايا من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع طلبات للحصول على تعويضات من خلال برنامج إداري تقوده الحكومة.

69 - وواصلت الأمم المتحدة جهودها في مجال المساواة بين الجنسين في سياقات العدالة الانتقالية، حيث دعمت الإشراك الهادف للمرأة وتوليها أدوارا قيادية في عمليات العدالة الانتقالية في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا ومالي وجنوب السودان وكوسوفو.

7 - دعم عمليات وضع الدساتير والإصلاح الدستوري

70 - استجابت المنظمة للطلبات التي وردت من دول أعضاء، منها أرمينيا وأوزبكستان وبليز والسودان وكمبوديا ومالي، للحصول على المشورة بشأن إدخال تعديلات على الدستور و/أو الدعم في تصميم وتنفيذ عمليات إصلاح دستوري تشاركية وشاملة للجميع ومُتولَّى زمامها على الصعيد الوطني وتكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

71 - وسَعَت الأمم المتحدة، من خلال عملها في هذا المجال، إلى إشراك النساء والفئات المهمشة والمستبعدة الأخرى في هذه العمليات. ودعمت المنظمةُ المشاركة السياسية للنساء في 12 بلدا حيث تجري عمليات مراجعة أو تعديل للدستور. واعتُمدت في الأردن، في أعقاب المساعدة التقنية التي قدمتها المنظمة إلى الجهات الشريكة الوطنية، تعديلات دستورية تتضمن أحكاما صريحة بشأن التمييز والعنف الجنسانيين، وإشراك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحة فرص متكافئة لجميع الأردنيين.

باء - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي

1 - تدوين وتطوير الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية

72 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار العمل على تعزيز القانون الدولي.

73 - وعقدت لجنة القانون الدولي دورتها الثالثة والسبعين[13] واعتمدت في القراءة الثانية مشاريعَ الاستنتاجات المتعلقة بتحديد القواعد الآمرة في القانون الدولي العمومي وبنتائجها القانونية، ومشاريع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة. ونظرت الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والسبعين في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والسبعين (A/77/10) على نحو ما يرد في قرار الجمعية 103/77.

74 - وفيما يتعلق بقانون البحار، ارتفع عدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى 169 طرفا بتصديق رواندا عليها في أيار/مايو 2023، وارتفع عدد الأطراف في اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من هذه الاتفاقية إلى 152 طرفا. وارتفع عدد الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية إلى 93 طرفا بعد انضمام المملكة العربية السعودية إليه في حزيران/يونيه 2023.

(12) الإشارات إلى كوسوفو تُفهَم على أنها في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(13) انظر: https://legal.un.org/ilc/sessions/73.

75 - وفي الدورة الخامسة المعاد استئنافها للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام التي عقدت في 19 و 20 حزيران/يونيه 2023، اعتمدت الوفود نصَّ الاتفاق.

76 - ووقعت تطورات هامة فيما يتعلق بالاتفاقات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام. فقد اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن بموجب قرارها 100/77 في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأحرز تقدم أيضا على صعيد القانون البيئي الدولي مع دخول التعديلات على بروتوكول اتفاقية عام 1979 للتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة، التي اعتُمدت في عام 2009، حيز النفاذ في 26 شباط/فبراير 2023.

77 - وأُقيمت النسخة العشرون للمناسبة المخصصة للمعاهدات بالتزامن مع المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، وجُدِّد التركيز فيها على المشاركة العالمية في المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام، ولا سيما المعاهدات الدّاعمة لخطة عام 2030. واتخذت الدول في هذه المناسبة إجراءات بشأن طائفة واسعة من المعاهدات، وخطت خطوات كبيرة، ولا سيما في ميدان نزع السلاح.

78 - وأقرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها الخامسة والخمسين، مشروع اتفاقية بشأن البيع القضائي للسفن واعتمدت نصوصا تشريعية بشأن التجارة الإلكترونية (خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة) والوساطة. واتُخذ 14 إجراء تشريعيا فيما يتعلق بنصوص الأونسيترال، ومنها حالتا انضمام اثنتان إلى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وحالة تصديق واحدة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وحالة انضمام واحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع وحالة إعلان واحدة عن التطبيق الإقليمي لها، وحالتَا انضمام اثنتان إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية وحالة تصديق واحدة عليها.

79 - واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المنشأة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعليقها العام رقم 8 (2022) بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والعمالة، واعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المنشأة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، توصيتها العامة رقم 39 (2022) بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

80 - وعقدت اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية[14]، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 247/74، دوراتها الثالثة والرابعة والخامسة وثلاث مشاورات فيما بين الدورات مع الأطراف المعنية المتعددة. وأحرزت هذه اللجنة تقدما خلال دوراتها بشأن عدد من الفصول استنادا إلى المقترحات والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء.

2 - تعزيز الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية

81 - استمرت الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، بما في ذلك برامجه التدريبية ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون

(14) انظر: www.unodc.org/unodc/en/cybercrime/ad_hoc_committee/home.

الدولي، وهي مورد تعليمي متاح مجانا على شبكة الإنترنت، في كفالة الحصول على تدريب عالي الجودة. وأُضيف إلى تلك المكتبة ما عدده 24 مادة تعليمية بشأن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) ونُشرت على نطاق واسع. ونُظمت أربعة برامج تدريبة حضورية في مجال القانون الدولي لفائدة مسؤولين حكوميين وأكاديميين قانونيين في البلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصادات الناشئة وهي: برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

82 - وواصلت أمانة الأونسيترال تنظيمَ أنشطة لمساعدة الدول في اعتماد نصوص الأونسيترال، وإعدادَ مواد تدريبية إلكترونية تتعلق بالأونسيترال وبالشراء العمومي والشراكات بين القطاعين العام والخاص وإطار الأونسيترال للوساطة، وأُتيحت هذه المواد مجانا. وأطلقت الأونسيترال مناسبة "يوم أفريقيا" في أيار/مايو 2022 بالإضافة إلى تنظيمها مناسبات إقليمية أخرى من مناسبات يوم الأونسيترال.

83 - وواصلت الأمم المتحدة إعداد وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات والتعاون التقني لدعم تنفيذ الأطر القانونية للمحيطات وتطويرها، على نحو ما يرد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة. وعُقدت في مقر الأمم المتحدة أيضا حلقات دراسية لبناء القدرات في مجال قانون المعاهدات وممارساتها.

84 - وفي ظل الحدث البارز الذي يشكله حلول الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واصلت الأمم المتحدة تشجيع الانضمام إلى هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وانضمت بوتان إلى الاتفاقية؛ وانضمت أندورا وبوتان وباكستان إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وانضمت تشاد إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ وصدقت لكسمبرغ على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وعقد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية دورته الحادية عشرة في الفترة من 17 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وأسفرت عن اعتماد قرارات بشأن التعاون الدولي والمساعدة التقنية، والأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص، والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتطبيق الاتفاقية في مجال منع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تضر بالبيئة.

85 - واعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثانية والثلاثين، مشاريع قرارات تتعلق بالحد من معاودة الإجرام من خلال إعادة التأهيل والإدماج، ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية للمؤتمر الخامس عشر، وتعزيز مساهمات اللجنة في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، وإتاحة فرص متكافئة للجميع للجوء إلى القضاء، والمساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى القرار 1/32 المتعلق بالاتجار بالأشخاص.

86 - وتواصل الأمم المتحدة تشجيع انضمام جميع دول العالم إلى الصكوك القانونية الدولية التسعة عشر المتعلقة بمكافحة الإرهاب، حيث تساعد الدول الأعضاء في أن تصبح أطرافا فيها وفي تنفيذها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت 12 حالة انضمام جديدة إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب من جانب الاتحاد الروسي وأنغولا وبيرو وسنغافورة وسيراليون وطاجيكستان وعمان وكينيا.

87 - وقامت الأمم المتحدة بزيارات قطرية إلى ألبانيا وأيرلندا وآيسلندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا وماليزيا لتوعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وقامت أيضا بأنشطة توعية استهدفت 20 بلدا إضافيا. وعقدت المنظمة حلقات عمل لتيسير التنفيذ الفعال للاتفاقية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغانا، وعقدت أول عملية تحقيق جنائي ومحاكمة صورية في سياق الاتفاقية لبناء قدرات موظفي العدالة الجنائية في مجال التعامل مع الطعون أثناء التحقيق في الجرائم المعنية وملاحقة مرتكبيها قضائيا ومحاكمتهم.

88 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم في مجال وضع وتنفيذ قوانين وسياسات وطنية بشأن النزوح الداخلي في ما لا يقل عن 15 بلدا بطرق منها بناء القدرات وتقديم المشورة القانونية والتقنية. وأُحرز تقدم كبير في عمليات سن القوانين المتعلقة بالنازحين داخليا في إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد وجنوب السودان والفلبين والمكسيك ونيجيريا. وفي هندوراس، اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2022 قانون طال انتظاره.

89 - وواصلت الأمم المتحدة الترويج لإلغاء عقوبة الإعدام في العالم بأسره بطرق منها التشجيع على وقف تنفيذها[15].

3 - المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمختلطة

محكمة العدل الدولية

90 - حافظت محكمة العدل الدولية على مستوى عال من النشاط القضائي، بما في ذلك في *قضية شيلي ضد بوليفيا*، *وقضية جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية*، *وقضية غامبيا ضد ميانمار*، *وقضية غيانا ضد فنزويلا*، وفي القضيتين المتعلقتين بأرمينيا وأذربيجان.

91 - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 247/77، فتوى من المحكمة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار 276/77 الذي طلبت فيه فتوى من المحكمة بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

92 - وفي 30 حزيران/يونيه 2023، كانت 18 قضية معروضة على المحكمة في انتظار الفصل فيها، وكانت قضيتان منها قيد النظر أو قيد المداولة.

محاكم قانون البحار

93 - تعلق النشاط القضائي للمحكمة الدولية لقانون البحار بقضيتين: ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، عُقدت جلسات علنية لسماع *الدعوى في النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)*، بينما أوقفت جزر مارشال في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 سير الإجراءات في قضية *الإفراج السريع عن الناقلة الآلية "Heroic Idun" وطاقمها (جزر مارشال ضد غينيا الاستوائية)*. وفي كانون الأول/ديسمبر، تلقت المحكمة طلبا من لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير

(15) A/HRC/51/7.

المناخ والقانون الدولي بإصدار فتوى بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالالتزامات المحددة للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك حماية البيئة البحرية من آثار التلوث وتغير المناخ.

94 - ونظرت أيضا هيئتان تحكيميتان منشأتان بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في قضيتين من قضايا قانون البحار: *النزاع المتعلق بحقوق الدول الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)* و*النزاع المتعلق باحتجاز سفن البحرية الأوكرانية وجنودها (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*.

المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية

95 - واصلت الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تقديم الدعم الإداري والقانوني واللوجستي وفقا لاتفاق العلاقة بين المنظمتين، بسبل منها تبادل المعلومات والأدلة، وتوفير النقل والدعم الأمني للعمليات الميدانية للمحكمة، وتيسير المقابلات مع أفراد الأمم المتحدة وإدلائهم بالشهادات. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، أيّدت دائرة الاستئناف الحكم بإدانة دومينيك أونغوين بارتكاب 61 جريمة، منها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، في شمال أوغندا في الفترة بين 1 تموز/يوليه 2002 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2005.

96 - وواصلت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إنجاز المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأصدرت الآلية حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في 31 أيار/مايو 2023 وأبقت الإجراءات في قضية كابوغا قيد نظرها. وواصل مكتب الادعاء العام عمله على تحديد أماكن وجود الهاربين المتبقين الأربعة وإلقاء القبض عليهم، ويُتوقع أن يحاكموا في رواندا. وفي 24 أيار/مايو 2023، أُلقي القبض في جنوب أفريقيا، في عملية مشتركة بين فريق تعقب الهاربين التابع لمكتب الادعاء العام وسلطات جنوب أفريقيا، على أحد الهاربين وهو فولجينس كايشيما الذي كان مطلوبا لارتكابه المزعوم لإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في رواندا في عام 1994.

97 - وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، أصدرت دائرة المحكمة العليا التابعة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا حكمها في القضية 02/002، ثم صدر حكمها الخطي في 23 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأيّدت تلك الدائرة أحكام الإدانة والعقوبة بالسجن مدى الحياة الصادرة في حق خيو سَمفان لارتكابه إبادة جماعية ضد الفييتناميين وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف في مواقع متنوعة في كمبوديا في الفترة بين عامي 1975 و 1979. وبهذا القرار، أتمّت الدوائر الاستثنائية النظر في قضيتها الأخيرة ودخلت مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

98 - وفي 1 تموز/يوليه 2022، دخلت المحكمة الخاصة بلبنان مرحلة تصريف الأعمال المتبقية. ومدّد الأمين العام ولاية المحكمة من 1 آذار/مارس 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لغرض محدود هو إتمام المهام غير القضائية المتبقية للمحكمة وإغلاقها على نحو منظّم.

99 - وتواصل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أداء مهامها، بما في ذلك رصد إنفاذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة، وتوفير خدمات الدعم للشهود المشمولين بالحماية، ومعالجة طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية.

آليات المساءلة الدولية الأخرى

100 - يتزايد استخدام هيئات التحقيق المفوضة من الأمم المتحدة باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الجهود الرامية إلى دعم سيادة القانون. وأنشئت أغلبيتها للتحقيق في الانتهاكات المزعوم ارتكابها في بلدان محددة، في حين أن إحداها ذات طابع مواضيعي[16].

101 - وواصلت الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 جهودها من أجل الإسهام في عملية المساءلة، على النحو المبين في تقريرها السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/77/751). ووسعت الآلية مستودعها للمعلومات والأدلة وأحرزت تقدما في تحقيقاتها الهيكلية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الآلية دعما أكبر لعمل الولايات القضائية التي تحقق في الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية وتقاضي مرتكبيها، وساعدت في 130 تحقيقا وطنيا حتى الآن. وفي أيلول/سبتمبر 2022، اعتمدت الآلية استراتيجية جنسانية تنص على الالتزام الكامل بالسعي لإقامة العدل من أجل جميع الضحايا والناجين والمساعدة في التغلب على المساوئ التي ترجع إلى عوامل جنسانية[17].

102 - وواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإسهامَ في عملية المساءلة على النحو المبين في آخر تقرير قدمه إلى مجلس الأمن (S/2023/367). وأحرز الفريق تقدما في التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة ضد جميع الطوائف في العراق وأعطى الأولوية لإعداد ملفات القضايا المتعلقة بفرادى الجناة. ومدد مجلس الأمن بقراره 2651 (2022) ولاية الفريق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2023.

103 - ووسعت آلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى حد كبير عمليات جمعها للمعلومات والأدلة، بما في ذلك إفادات الشهود، وأحرزت تقدما في عملها التحليلي. وواصلت الآلية، على النحو المبين في تقريرها السنوي الرابع المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/51/4)، تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية وسلطات التحقيق الوطنية والأطراف في قضية *غامبيا ضد ميانمار* المعروضة على محكمة العدل الدولية.

جيم - تعزيز إقامة العدل داخل المنظمة

104 - بُني النظام الداخلي لإقامة العدل بحيث يضمن احترام سيادة القانون داخل المنظمة وفيما يتعلق بموظفيها. وفي 30 حزيران/يونيه 2023، كانت محكمة الأمم المتحدة للمنازعات قد أصدرت 396 2 حكما، وكانت محكمة الأمم المتحدة للاستئناف قد أصدرت 349 1 حكما.

(16) انظر: www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-is.

(17) متاحة على الرابط التالي: https://iiim.un.org/wp-content/uploads/2022/10/Gender-Strategy-Implementation-AbridgedEnglish.pdf.

ثالثا - التنسيق والاتساق في المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون

جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون

105 - احتفلت جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها في مناسبة رفيعة المستوى أُقيمت تقديرا لإنجازاتها الكبرى في تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون إلى السكان من خلال المؤسسات الوطنية.

106 - وواصلت جهة التنسيق العالمية توفير الخبرة والتمويل الأولي للمبادرات المشتركة، وتنسيق القدرات من أجل ضمان تكامل المساعدة المقدمة في مجال سيادة القانون على نطاق الأمم المتحدة. وحصل أكثر من 35 بلدا وإقليما حتى حينه على الدعم من خلال جهة التنسيق العالمية. ومن خلال القدرة الشرطية الدائمة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون، أوفدت جهة التنسيق العالمية بوجه عام أكثر من 175 خبيرا لدعم إنشاء مؤسسات للعدالة والأمن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

107 - وفي عام 2022، نشرت جهة التنسيق العالمية تقريرا عن تعزيز العدل بين الجنسين لتكون المجتمعات سلمية وتحتضن الجميع[18]، ويتضمن التقرير توصيات لمساعدة كياناتها في الاستفادة بشكل أفضل من قدراتها المشتركة لتعزيز العدل بين الجنسين.

108 - وساعدت جهة التنسيق العالمية أيضا في تنسيق أعمال منبر متعلق بالعدل بين الجنسين على نطاق الأمم المتحدة ومع الجهات الشريكة الخارجية. ويمكن هذا المنبر من زيادة إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء في العديد من الأماكن، ومنها إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال ولبنان ومالي ونيجيريا.

فرقة العمل المعنية بضبط الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

109 - عززت فرقة العمل المعنية بضبط الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ممارسات تبادل المعلومات بشأن أعمال الشرطة. واستنادا إلى قرار الجمعية العامة 241/77 الذي اعترفت فيه الجمعية بعمل فرقة العمل، يجري العمل على إطلاق حملة بشأن الأثر المضاعف الإيجابي لضبط الأمن على النحو الذي تمارسه الأمم المتحدة.

اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب

110 - استمر الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 45 عضوا، في العمل بمثابة الإطار المؤسسي الرئيسي لكفالة التنسيق والاتساق في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي عام 2022، اجتمعت لجنة الاتفاق التنسيقية مرة واحدة على مستوى كبار المسؤولين لتقديم التوجيه الاستراتيجي لعمل الاتفاق بشأن التهديد المتزايد للإرهاب في أنحاء من أفريقيا.

(18) متاح على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/10/women-peace-and-security-and-the-un-global-focal-point-for-the-rule-of-law.

111 - وساعدت منصة الاتفاق على الإنترنت في التنسيق والتواصل وتبادل المعلومات بين أكثر من 000 1 جهة تنسيق من 136 دولة من الدول الأعضاء و 13 منظمة إقليمية وجميع كيانات الاتفاق. وعالجت أفرقة الاتفاق العاملة المواضيعية الثمانية بصورة متزايدة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والمنظور الجنساني بوصفها اعتبارات رئيسية في استراتيجيات مكافحة الإرهاب الشاملة والمتكاملة.

التنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

112 - دعا فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص الدولَ إلى تسخير إمكانات التكنولوجيا لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، ووضع تدابير فعالة لمكافحة هذه الجريمة في سياق الأزمات الإنسانية وحالات النزاع. وأحرز الفريق كذلك تقدما في مراعاة منظورات الناجين في تصميم وتنفيذ مبادرات مكافحة الاتجار، وعزز اتصالاته على الصعيد القطري، وشجع على العمل على منع الاتجار بالأشخاص في سياق سلاسل الشراء والإمداد. ويواصل الفريق التصدي للاتجار بالأشخاص في سياق الأزمات الإنسانية وحالات النزاع، مع التركيز بشكل رئيسي على الأطفال الذين يشكلون ثلث جميع من عُرف أنهم وقعوا ضحايا للاتجار بالأشخاص.

113 - وعززت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة الدولية. وعمِل مسار العمل المواضيعي المتعلق بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص ومسار العمل المتعلق ببدائل الاحتجاز على تكوين مجتمعات ممارسين، ويسّرا التنسيق مع منابر مماثلة قائمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

114 - وعززت فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة للمجموعة العالمية للحماية تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص في الحالات الإنسانية. وبعد إنشاء فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2022 في إطار خطة الاستجابة الإقليمية لإغاثة اللاجئين التي وُضعت من أجل أوكرانيا، حسّنت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة تبادلَ المعلومات عن الجهود المبذولة لمنع الاتجار بالأشخاص في سياق النزاع.

التنسيق والتعاون بين الوكالات في مجال منع الفساد ومكافحته

115 - واصلت فرقة العمل العالمية المعنية بالفساد العمل كمنبر لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات ولتنسيق أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وواصلت فرقة العمل إعمال موقف الأمم المتحدة الموحد إزاء الفساد، ونسقت تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفساد الواردة في "خطتنا المشتركة"، وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن الفساد المعتمد بقرار الجمعية العامة دإ-1/32.

رابعا - ملاحظات ختامية

116 - من الضروري إعمال سيادة القانون إذا أردنا حلّ الأزمات المعقدة التي نواجهها في عصرنا وبناء مجتمعات سلمية تنعم بتكافؤ الفرص والاحترام الكامل لحقوق وحريات الجميع. وهذه مهمة شاقة يتطلب إنجازها المثابرة والإرادة السياسية. ويجب أن يكون الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد كفيلاً بمواجهة هذا التحدي.

117 - وانطلاقا من هذه النقطة، فإن الغرض من رؤيتي الجديدة لسيادة القانون هي أن تكون منارة تهتدي بها المنظومة في مراعاة سيادة القانون في جميع جوانب العمل المستمر الذي نقوم به خدمةً للدول الأعضاء أو نقوم به بالتعاون معها ونحن نسعى جاهدين لتحقيق خطة عام 2030 وضمان ألا نترك أحدا خلف الركب.